استراتيجية
قطر الوطنية
للبيئة والتغير
المناخي

استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي

«حماية وتحسين بيئتنا **لتأمين الرفاه لشعبنا وضمان مرونة اقتصادنا على المدى الطويل**»

المحتوى

مقدمة ٤

مقدمة لاستراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي ٦

رحلة الإنشاء لاستراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي ٨

الحالة البيئية ومتطلبات التغيير ٩

مجالات الأولوية الخمسة ١٢

الأهداف الرئيسية ١٤

عوامل التمكين ١٥

مجالات الأولوية البيئية ١٦

انبعاثات غازات الدفيئة وجودة الهواء
التنوع البيولوجي
المياه
الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات
استخدام الأراضي

الرؤية المُستقبلية ٣٠

مقدمة

تعد الطبيعة جزءاً متجذراً في الإرث القطري، حيث أنها تُحدد تاريخنا، وتؤثر على حاضرنا وتساهم في تشكيل مُستقبلنا. وبالتوافق مع رؤيتنا الوطنية، فإن مهمتنا تكمن في التعايش بانسجام مع الطبيعة.

وتحت قيادة الرؤية الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد المفدى، تسعى استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي إلى تعزيز هذا التوازن وتأمين بيئتنا للأجيال الحالية والمستقبلية. فهي الفصل التالي في رحلتنا المستمرة لضمان الرفاه لأطفالنا.

أدرك العالم أهمية وجود البيئة الصحية المستدامة كحق بشري. وأثبتت المفاوضات المناخية العالمية وقمم التنوع البيولوجي الاستعداد العالمي للتحرك في هذا الاتجاه - كما تلتزم قطر بالمساهمة في ذلك أيضاً.

تؤكد استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي على التزامنا بحماية وتعزيز البيئة وتأسيس تجانس بين المكونات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تماشياً مع مستهدفات رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. كما تتجاوز جهودنا ما هو أبعد من تقليل التغير المناخي وحماية موائل وفصائل الحيوانات المختلفة، فإن تطلعاتنا تشمل كذلك الاستخدام الفعال للأرض، وتحقيق الاستفادة المُثلى من مصادر المياه المتاحة والإدارة الفعالة للموارد والنفايات وصولاً إلى تحقيق اقتصاد أكثر دائرية.

تتسم رحلتنا القادمة بالكثير من الأمل للوصول إلى مستقبل أكثر نظافةً واخضراراً واستدامةً. حيث أن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي هي نتيجة الجهود المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين القطريين، والهادفة إلى تحقيق النجاح الباهر وتوفير مستقبل مستدام للشعب القطري فكُلنا ثقة بالدور المحوري للشعب القطري ومساهمته الفعّالة في تحقيق مُستهدفات هذه الرحلة وإنجاحها بهدف خلق مستقبل أكثر استدامة لشعب قطر.

الدوحة، ٢٠٢١

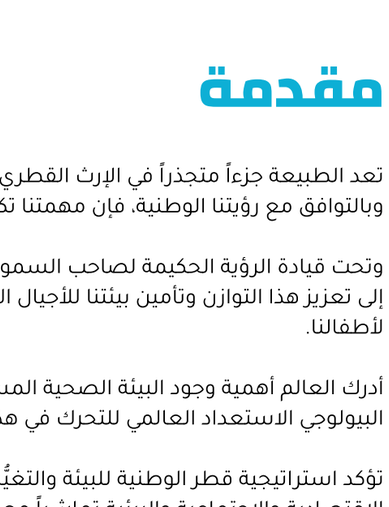

معالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبدالعزيز آل ثاني
رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

مقدمة
لاستراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي

«التنمية وحماية البيئة مطلبان لا يمكن التضحية بأحدهما لحساب الآخر.»
رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠

رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ والتي تم رسم معالمها منذ أكثر من عقد مضى قامت بتعريف «التناغم بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية» كطموح أساسي. وعليه فقد حددت رؤية قطر الوطنية موضوع الإدارة البيئية كأحد الأعمدة الأربعة الرئيسية للاستراتيجية. ولهذا كان للاعتبارات البيئية نصيباً كبيراً في تشكيل الاستراتيجيات الوطنية مثل الخطة الوطنية للتغير المناخي، استراتيجية قطر المائية، وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وكذلك الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.

سعت قطر لضمان الإنجاز المسؤول لخطط التطوير في الأعوام الماضية، وبشكل يعمل على عدم المساس بالقضية البيئية وعواملها. وخارج نطاق حدودنا، قمنا بممارسة دور المُساهم المحوري للجهود الإقليمية، فقمنا بالعمل على خفض الملوثات العابرة للحدود والتأكيد على الحماية الإقليمية للأنواع البحرية والبرية. كما لعبت قطر دوراً فعالاً في تعزيز الجهود المبذولة على الأجندة البيئية العالمية مثل التخفيف من آثار ظاهرة تغيُّر المناخ.

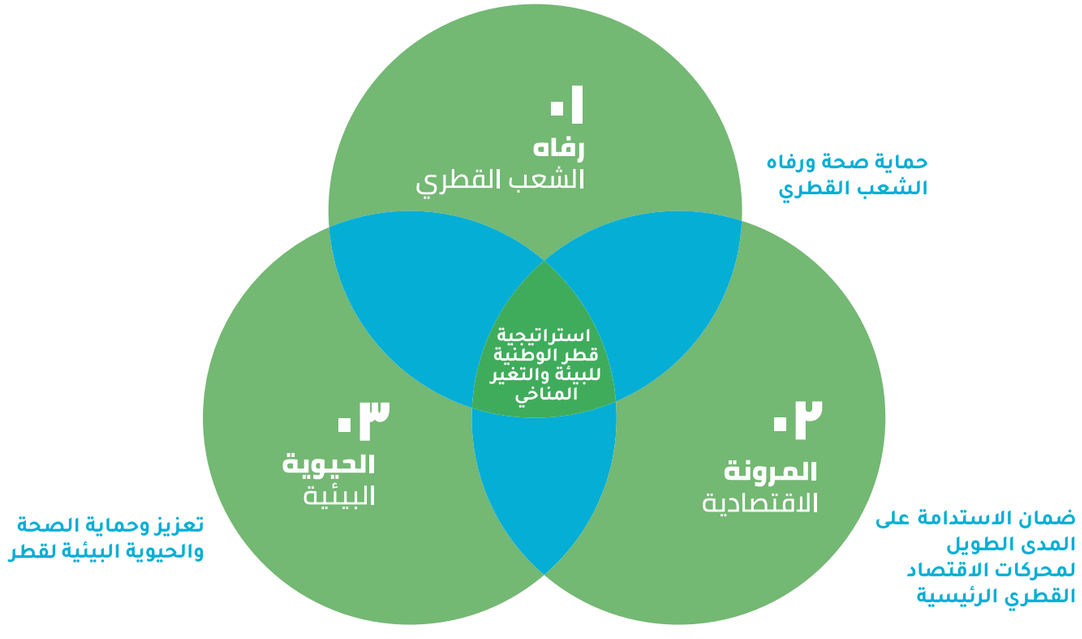

تحت قيادة الرؤية الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد المفدّى، أسست قطر فريق عمل جديد للشؤون البيئية في عام ٢٠٢١ يهدف لتطوير استراتيجية وطنية بيئية متكاملة.

تهدف استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي لتحقيق ثلاثة أهداف، وهي تحسين الصحة والحيوية البيئية، زيادة رفاه الشعب القطري وضمان مرونة الاقتصاد الوطني.

لتحقيق أهدافها، حددت استراتيجية قطر للبيئة والتغير المناخي خمس أولويات بيئية، وهي خفض انبعاثات غازات الدفيئة واستعادة وفرة التنوع البيولوجي وتأسيس إدارة مستدامة للمياه وتحسين إدارة النفايات وبناء اقتصاد دائري، وكذلك تحسين إنتاجية استخدام الأراضي.

قامت استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي بوضع الأساس لمجابهة التحديات البيئية الحالية والمستقبلية وتأسيس خطة عمل وحوكمة لمواجهة تلك المشكلات بشكل شامل.

وبالإضافة إلى ذلك، قمنا أيضاً بتحديد الأهداف الملموسة التي نسعى لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ في قطاعات الأولوية البيئية الخمسة، إذ يُعد إطلاق استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي فصلاً جديداً في الرحلة البيئية للدولة نحو عام ٢٠٣٠ وما بعده.

تعكس استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي التزامنا لشعبنا والعالم، وتشدد على طموحاتنا لجعل قطر دولة أكثر نظافةً واخضراراً واستدامةً للأجيال الحالية والمستقبلية.

رحلة الإنشاء
لاستراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي

تحت قيادة الرؤية الحكيمة لصاحب السمو أمير البلاد المفدّى، تم بذل جهود حثيثة لجمع مختلف وجهات النظر والرؤى من كافة أنحاء الوطن بدعم من خبراء واستشاريين عالميين. كانت هذه الرحلة التعاونية جزءاً من الالتزام العميق لقيادة قطر لتعزيز الانسجام والتجانس بين المرونة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية.

في البداية، تم إجراء تقييم مُفصَّل لمراجعة الحالة البيئية القطرية لتحديد نقطة الانطلاق والشكل العام للسياسة. وتمت مقارنة الوضع الحالي للأداء والمتجه البيئي القطري مع أكثر من ٣٠ دولة حول العالم، بوجود أكثر من ٥٠ خبير رائد عالمي من مختلف التخصصات البيئية للمساهمة في تحديد الفرص المتاحة، وأكثر من ٢٠ قسم وزاري والجهات المعنية من المؤسسات الخارجية لتوفير الآراء والتقييم. كما تم إجراء عملية مراجعة مكثفة للسياسات لتقييم فعالية الإجراءات الحالية وتوفير المقترحات البديلة والتي تدعم تطبيق استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي.

بعد ذلك، تمت مقارنة هذا التقييم المفصل مع القرارات البيئية العالمية الصاعدة ليتم الأخذ في عين الاعتبار التحركات العالمية التي يتم الإعلان عنها في الأحداث الكبرى مثلما في مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي ٢٠٢١ وفي مؤتمر كونمينج ٢٠٢١ حول التنوع البيولوجي وغيرها من برامج الأمم المتحدة عبر إجراء نقاشات مع المنظمات العالمية والهيئات التنظيمية التي تدعم الحكومات في المضي قدماً نحو إجراء التغييرات البيئية حول العالم.

اطلاق فريق عمل لدراسة الاستراتيجية البيئية في عام ٢٠٢١

تحليل شامل لبيئة قطر عبر نقاشات مع الخبراء والجهات المعنية

وضع استراتيجية وخطة استمرارية لزيادة التحسين

بالإضافة إلى ذلك، وفر التقييم نقطة بداية للتفاعل المكثف مع الجهات المعنية المحلية في كل قطاعات الاقتصاد لتطوير الأهداف البيئية في المجالات البيئية الرئيسية.

تمثل هذه الأهداف التزامات يجب تحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠ وتتمثل في مبادرات محددة وتغييرات محورية في السياسات لضمان التحقيق الفعال لهذه الأهداف.

باعتبار كل ما سبق، فإن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي تمثل التزاماً ملموساً للوصول إلى قطر أكثر نظافةً واخضراراً واستدامةً وتتميز بالطموح لتحقيق تطلعاتنا وبالثبات تجاه التزامات واضحة في مجالات الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

تعتبر استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي هدفاً جديداً في رحلة قطر البيئية، وهي رحلة ستتجاوز أبعد من مجرد مرحلة عملية تأسيس للاستراتيجية، حيث سيتم مراجعة الخطط بشكل دوري كل خمس سنوات لضمان التطوير المستمر للاستراتيجية.

وسيتم تمديد الخطط الحالية وإجراء المزيد من الدراسات والتحليلات في مختلف المجالات الرئيسية من جودة الهواء للتدوير وإدارة النفايات، وسيتم دمج هذا الالتزام خلال عام ٢٠٢٢ في هيكل حكومي متكامل لضمان التنفيذ الفعال والمتزامن.

الحالة البيئية
ومتطلبات التغيير

تنظر قطر للحراك البيئي العالمي كفرصة غير مسبوقة بتخفيف آثار التغير المناخي، ولحماية وتعزيز التنوع البيولوجي للموائل الطبيعية، ولتحقيق الاستدامة للكوكب للأجيال القادمة. تلتزم قطر لتخفيف آثار الاحتباس الحراري العالمي لاحتواء الارتفاع العالمي في مستويات البحار وحماية الأنظمة البيئية من الأخطار المتعلقة واضطرابات المناخ.

في نفس الوقت الذي تكون فيه التنمية البيئية جزءاً لا يتجزأ من رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ لتصبح مجتمعاً متقدماً قادراً على تحقيق الاستدامة في التنمية وتوفير مستويات معيشية مرتفعة لشعبها، فقد شهدت الدولة نمواً اقتصادياً وديموغرافياً متسارعاً خلال العقد الماضي مما شكل عبئاً ملموساً على البيئة الطبيعية.

الحالة البيئية الحالية

أحدث نمو الازدهار في قطر زيادةً في معدلات الاستهلاك مما انعكس على الزيادة الملموسة في استخدام مختلف الموارد الطبيعية مثل المياه والمواد الخام الأخرى. مما شكل عبئاً مباشراً على مختلف القطاعات البيئية الرئيسية مثل المياه وإدارة النفايات، كما أثر بشكل غير مباشر على التنوع البيولوجي في قطر عبر إحداث اضطرابات في الموائل الطبيعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة استهلاك الطاقة ونمو المواصلات وغيرها من الأنشطة المسببة للانبعاثات كلها أدت إلى زيادة انبعاثات غازات الدفيئة وملوثات الهواء.

رغم هذه التحديات، إلا أن قطر قامت بأخذ خطوات واسعة في كل من القطاعات البيئية الرئيسية. في المياه، مثلاً، نجح البرنامج الوطني للترشيد وكفاءة الطاقة (ترشيد) في خفض استهلاك المياه بمعدل ٣٢ مليون متر مكعب خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩.

وفي مجال إدارة النفايات والاقتصاد الدائري، وبعيداً عن أنظمة جمع النفايات ومعالجة المياه، فقد حققت قطر خطوات واسعة في أنشطة الاقتصاد الدائري. كذلك في قطاع الإنشاء، عن طريق إعادة التدوير وإعادة استخدام نفايات الإنشاء. وفي مجال استخدام الأراضي الزراعية، تحولت قطر نحو تقنيات الصوب الزراعية لتحفيز أساليب الزراعة المستدامة.

كما لعبت قطر كذلك دوراً محوراً على المسرح العالمي، حيث أن موقعها كرائد عالمي في مجال إمداد الغاز الطبيعي سمح لها بلعب دور محوري في تحول الطاقة العالمية نحو مستقبل أقل انبعاثاً للكربون عن طريق الترويج للغاز الطبيعي المسال كعنصر أساسي أنظف وأكثر اقتصادية واعتمادية بين مختلف عناصر الطاقة.

وأكثر من ذلك، ظهرت قطر كمساهم نشط في التحول نحو طاقة أنظف عبر أسلوب يبدأ بالمستهلك المحلي تحت توجيه حكومي ودعم من قبل المنتجين. كما تهدف قطر أيضاً إلى المساهمة في هذا التحول من خلال الخفض الملموس لانبعاثات غازات الدفيئة عن طريق الاستثمار في التقنيات المبتكرة منخفضة الكربون. وهذا يشمل التزامات واعدة تجاه عمليات احتجاز وتخزين الكربون والتي ستساعد في زيادة نضج وتطور هذه التقنية ودفع خفض التكاليف على الآخرين.

النظر للمستقبل

بالتوافق مع الجهود البيئية المحلية والعالمية، فإن قطر تسعى بشكل فعال لضمان مستقبل مشرق للأجيال القادمة. لذلك لابد أن تقوم الدولة بالموازنة بين تطورها الاقتصادي وبين رفاه الشعب القطري والتزامها نحو الحفاظ على البيئة.

لذا، تهدف استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي لجمع مختلف الجهود البيئية الداخلية لتتوافق مع مجالات الأولوية الخمسة لتحقيق الأهداف الوطنية الثلاثة من المرونة الاقتصادية ورفاه السكان و الحيوية البيئية.

توفر استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي إطار عمل لتحقيق الأهداف متوسطة المدى بحلول عام ٢٠٣٠ بينما تمهد الطريق لتحقيق الإدارة البيئية بعيدة المدى، وذلك عن طريق إشراف بيئي من خلال رحلة مستمرة متواصلة التطور بينما يتكيف العالم مع التغير المناخي والاتجاهات العالمية.

تسعى استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي للمساهمة في هذه الرحلة عن طريق متجه جديد ليس لتسريع الآثار الملموسة في مجالات الأولوية الخمسة فحسب، بل كذلك لترسيخ أطر سياسة ثابتة وحوكمة قوية وقدرات بنية تحتية صلبة لحماية البيئة القطرية والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

مجالات الأولوية الخمسة

كجزء من سعينا المستمر لمجابهة التغير المناخي وتفادي زيادة الآثار السلبية المحتملة على البيئة، قمنا بتحديد المجالات الخمس ذات الأولوية في خطتنا لحماية وتعزيز صحة الأنظمة البيئية الطبيعية.

انبعاثات غازات الدفيئة و جودة الهواء

وفقاً لما تم التوقيع عليه في اتفاق باريس، فإن قطر تلتزم بالحد من الاحتباس الحراري العالمي، وبجوار جهود المجتمع العالمي المتزايدة لإتمام اتفاق باريس، فإن قطر تسعى للالتزام بإمداد بعض من أنظف أنواع الغاز الطبيعي من أجل تسهيل تحول الطاقة. وفيما أبعد من ذلك، أطلقت قطر في عام ٢٠٢١ خطتها الطموحة للمساهمات المحددة وطنياً في اتفاقية إطار عمل الأمم المتحدة حول التغير المناخي لتتعهد بتقليل انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٥٪ فيما يتعلق بسيناريو العمل كالمعتاد في ٢٠٣٠.

لتحقيق ذلك الهدف، تخطط قطر لتحسين كفاءة الطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وتدعم الخطة عدد من المبادرات الأساسية التي تتضمن زيادة تطبيق تقنيات احتجاز وتخزين الكربون، وتوسع شبكة توليد الطاقة المتجددة وغيرها من التطبيقات مثل كهربة المواصلات وتحسين اقتصاد استهلاك الوقود، بالإضافة إلى الاستثمار في الحلول الطبيعية مثل مشاريع الكربون الأزرق.

بالإضافة إلى الفوائد الجانبية لهذه المبادرات على تحسين جودة الهواء، فإن قطر ستعمل على مراجعة معايير جودة الهواء المحيط والداخلي لتتماشى مع أحدث التطورات العلمية والإرشادات التي تعلن عنها منظمة الصحة العالمية.

وأكثر من ذلك، ستقوم قطر بتطبيق الأدوات المطلوبة لتحسين جودة الهواء بطريقة مستدامة عن طريق توسع شبكة المراقبة الوطنية لضمان التغطية الكافية في مختلف أنحاء قطر وتقديم حسابات منظمة لملوثات الهواء وفقاً لكل قطاع ونشاط.

ولذلك، ستساعد هذه الجهود في تحقيق طموح استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي في بيئات خارجية وداخلية أكثر صحة.

التنوع البيولوجي

يعد المخزون الطبيعي جزءاً محورياً في الإرث القطري والذي سينتقل للأجيال القادمة.

ويلعب التنوع البيولوجي دوراً هاماً عبر كل الأنظمة البيئية. وبجانب توفيره للمواد الخام، فهو كذلك يخدم كمنظم طبيعي يساعد في الحفاظ على خصوبة التربة وتلقيح المحاصيل والتحكم في الحشرات والأوبئة من ضمن غيرها من الأنشطة مما يدعم كل قطاعات أولوية استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي.

كما ستضمن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي تحسين جهود الحفاظ واستعادة وحماية الأنظمة البيئية الطبيعية. وللقيام بذلك، ستقوم قطر بالإدارة الفعالة والحفاظ على أكثر من ٢٥٪ من إجمالي مساحتها البرية بحلول عام ٢٠٣٠.

كما ستشمل خطط التجديد والحماية الحياة البحرية والبرية المهددة وتطبيق ممارسات الصيد المستدامة. سيتم تدعيم هذه الأولويات بزيادة قدرات التنوع البيولوجي وشملها في السياسات والأنشطة.

ستوفر هذه الجهود الحماية والتجديد للموائل الطبيعية القطرية، كما سيتسنى للشعب القطري الحصول على الهواء النظيف والمياه النقية والغذاء والموارد.

المياه

في السنوات القليلة الماضية، شهدت قطر تنمية اقتصادية متسارعة، ورغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء وزيادة المساحة الخضراء في قطر. وأدت هذه الجهود إلى زيادة استهلاك المياه واستخراج المياه الجوفية، مما شكل عبءً متزايداً على موارد المياه الشحيحة. ستعمل استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي على تمكين هذه الطموحات عن طريق توفير إدارة مستدامة ومتكاملة لكل موارد المياه.

تهدف استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي إلى تقليل الاعتماد على المياه الجوفية عن طريق تحفيز استخدام المياه المعاد تدويرها. وفي نفس الوقت، عن طريق دعم المبادرات الهادفة لتحسين سلوكيات استهلاك المياه ونشر وعي ترشيد المياه، فتسعى قطر إلى تقليل الاستهلاك اليومي للمياه في المنازل بمقدار الثلث.

وأخيراً، تخطط قطر أيضاً إلى مضاعفة عمليات تحلية المياه عن طريق التناضح العكسي وغيرها من التقنيات المستدامة بنسبة ٥٥٪. ستعمل هذه الالتزامات على تقليل العبء على طبقات المياه الجوفية الطبيعية وتقليل ما يتعلق بها من استهلاك للطاقة وانبعاثات ناتجة عن اعتمادنا على تقنيات التحلية الحرارية، كما سيتم كل ذلك مع الأخذ في الاعتبار عدم التأثير سلباً على خططنا من تحسين الأمان الغذائي والوصول إلى المساحات الخضراء.

استخدام الأراضي

سيتم تدعيم كل الجهود البيئية من قبل جهود استراتيجية لحماية وتحسين استخدام الأراضي من أجل ضمان تحقيق الاستفادة القصوى من المصادر للناس وللبيئة. كما وضعت قطر خطط لتحسين استخدام الأراضي في القطاع الزراعي عن طريق زيادة المحاصيل ودعم أساليب الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى وجود فرص لتخضير البيئة الحضرية ومنح المواطنين الوصول للمواصلات والمساحات الخضراء.

كما ستوفر استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي حواجز حماية لضمان المرونة المدنية حيث تطبق قطر إجراءات لتخفيف آثار التغير المناخي والتكيف معها.

الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات

بصفتنا دولة شهدت نمواً كبيراً، فإن استيراد المواد يظل أساسياً للاقتصاد. وبأخذ ذلك في الاعتبار، فإن تحويل نفايات اليوم إلى مواد خام في المستقبل يمثل فرصة لقطر لتقليل من حجم وارداتها.

ولهذا فإن إدارة النفايات تعتبر لاعباً هاماً في الحيوية البيئية لقطر وهي أساس ضروري يمكن زيادة تحسينه.

يعتمد الاقتصاد الدائري على هذا الأساس ويتخطى ذلك نحو تمكين الاستخدام البناء للمواد الخام، ومن ثم نقل المنتجات والمواد والموارد عبر القطاعات الاستراتيجية بشكل مستدام. كما ستساعد العمليات الدائرية المتكاملة في تحسين المرونة الاقتصادية عن طريق تخفيف حدة الموارد والاعتماد على الاستيراد.

فتهدف استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي لتأسيس أنظمة تتبع بيانات واضحة وشاملة ومعتمدة لتطوير البنية التحتية لإدارة النفايات في قطر وتحسين استهلاك المواد في مجالات محددة مثل الإنشاء والغذاء والقطاع الصناعي.

الأهداف الرئيسية

وضعت استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي العديد من الطموحات التي تشتمل على خُطط لتخفيض ظاهرة تغيُّر المناخ، واستعادة التنوع البيولوجي وحمايته، وتحسين إدارة المياه والنفايات، وتعزيز استخدام الأراضي، مما يترك أثراً إيجابياً على اقتصاد قطر ورفاه سكانها.

انبعاثات غازات الدفيئة

إحداث تغيير ملموس لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة المنبعثة من أهم القطاعات والأنشطة، مع التركيز على التقنيات منخفضة الكربون.

جودة الهواء

تعزيز معايير جودة الهواء المحيط والداخلي، وتوسيع أدوات القياس وتوافر المعلومات.

التنوع البيولوجي

تعزيز الجهود لحماية وتجديد واستعادة التنوع البيولوجي لتحقيق أنظمة بيئية أكثر صحية ومرونة.

.

المياه

تبني أساليب إدارة متكاملة ومستدامة لكل مصادر المياه.

الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات

تحسين البنية التحتية الأساسية للإدارة المستدامة للنفايات وتحفيز تدوير المواد.

استخدام الأراضي

تحسين الإمكانات بعيدة المدى لأراضي قطر عن طريق الزراعة عالية الإنتاجية وأساليب الزراعة المستدامة والتخطيط المدني المستدام.

الرخاء

حماية وتحسين بيئتنا لتأمين الرفاه لشعبنا وضمان مرونة اقتصادنا على المدى الطويل.

عوامل التمكين

بالتوافق مع الرؤية المذكورة - « حماية وتحسين بيئتنا لتأمين الرفاه لشعبنا وضمان مرونة اقتصادنا على المدى الطويل» - يجب بذل جهود منسقة من قبل كل الجهات المعنية بدايةً من قيادة الدولة، والجهات المعنية الأساسية في القطاع الحكومي والأعمال والقطاع الصناعي وكذلك من عموم الشعب.

سيتم توفير الإرشاد والتوجيه من القمة عن طريق لجنة وزارية متعددة ستقوم بمراقبة ومراجعة خطوات تنفيذ استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي واتخاذ القرارات الأساسية. مما سيضمن تسجيل وجهات النظر من مختلف القطاعات عند مخاطبة مشكلة بيئية محددة.

كما سيشارك رواد أكاديميون وخبراء فنيون كجزء من العملية لتوفير آراء محايدة لضمان الجودة خلال تطبيق البرنامج. ما سيضمن الشفافية والثقة أثناء تطبيق الإجراءات البيئية.

كما سيتم توفير دعم إضافي من قبل فريق عمل متعدد الوزارات والذي سيتم تأسيسه لتتبع ومراقبة تطور العمل وإدارة التنسيق بين القطاعات المتعددة. وستلتزم إدارة استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي بتوفير مراجعات دورية وسياسات محورية وضوابط لدعم التغيير.

كجزء من هدفنا لدعم الجهود العالمية لحماية وتعزيز البيئة، سنقوم بزيادة تعاوننا مع المجتمع الدولي والعلمي.

وسيسمح لنا التواصل المباشر من بتنفيذ دور أكثر نشاطاً في الجهود البيئية وكذلك تبادل المعرفة والإمكانات.

ستقوم استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي على تطبيق حلول تقنية للتعرف على طرق جديدة لزيادة الاستفادة من التحليلات والاستشعار وأنظمة الذكاء الاصطناعي/وتعلم الآلات من أجل تحقيق تتبع وإدارة أفضل لمجالات الأولوية البيئية الرئيسية. وهذا سيمكننا من تحقيق إدارة أفضل للتغيرات والشفافية العامة أثناء العمل أثناء تنفيذ استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي.

كما ستقوم بتبني أكثر التقنيات ملاءمة عبر مختلف مجالات الأولوية مما سيضمن دقة التنفيذ.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير عوامل إضافية للتمكين مثل التمويل المناسب وأساليب الموازنة والأدوات وأطر العمل القانونية الداعمة للتعديلات في الضوابط والإجراءات، وبناء السعة وتطوير مهارات القوى العاملة والمواهب الوطنية، وكذلك تعزيز الوعي العام والجهود التعليمية التي ستضمن التنفيذ السلس للاستراتيجية واستمرارية التفاعل مع العامة.

بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة:

خفض انبعاثات غازات الدفيئة بهدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتحسين جودة الهواء المحيط والداخلي من أجل حماية الصحة العامة والبيئة بشكل عام.

خلال السنوات القليلة الماضية، قامت قطر بتسريع جهودها لتحسين كفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على الكربون في كافة قطاعات الاقتصاد، مع تركيز خاص على قطاع النفط والغاز بصفته أكبر مصدر للانبعاثات في الاقتصاد. وعلى جانب جودة الهواء، تم بذل الجهود لتقليل مختلف مصادر التلوث مثل غازات أكسيد النيتروجين ولكن زيادة تعرض الجو لتلوث الغلاف الجوي وبسبب الظروف الطبيعية المتكررة (مثل العواصف الترابية الموسمية) يعزز من العبء ويزيد من الحاجة لاتخاذ المزيد من القرارات.

لتحقيق تحسين ملموس بالنسبة لانبعاثات غازات الدفيئة وكذلك لتحسين جودة الهواء المحيط والداخلي، قامت استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي بتحديد هذه الأولويات الاستراتيجية التالية:

- الخطة الوطنية للتغير المناخي والموضوعة بهدف خفض انبعاثات غازات الدفيئة بالمقارنة مع سيناريو العمل المعتاد الذي يشمل احتجاز الكربون وتخزينه، التحول للطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة وتحسين اقتصاد الوقود كعناصر مساهمة أساسية.

- تحسين جودة الهواء المحيط والداخلي بالتوافق مع أحدث التطورات العلمية.

- ضمان فهم شامل وشفافية إجمالية حول انبعاثات غازات الدفيئة ومصادر تلوث الهواء.

كما وضعت قطر أهداف طموحة لتحقيق الأولويات المذكورة، وتشمل:

- خفض **انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٥%** مقابل الوضع الاعتيادي بحلول عام ٢٠٣٠.

- تحسين **معايير جودة الهواء العام** وتحديث الحد الأقصى بحلول عام ٢٠٢٤.

- تحسين **معايير جودة الهواء الداخلي** بحلول عام ٢٠٢٤ بالتوافق مع الخطوط الإرشادية **لمنظمة الصحة العالمية** وأحدث التطورات العلمية.

- إنشاء **شبكة وطنية لمحطات الرصد** تضم **أكثر من ٣٠ محطة** مشغلة بحلول عام ٢٠٢٣ بهدف تحسين مراقبة و**رصد جودة الهواء المحيط**.

- إعداد **قائمة حصر شاملة للانبعاثات الهوائية في البلاد بحلول عام ٢٠٢٣.**

ستضمن الأهداف والأولويات الاستراتيجية السابق ذكرها حماية الصحة العامة من معدلات التلوث المتزايدة، كما ستضمن أيضاً مرونة الاقتصاد على المدى الطويل بتطبيق التحديثات التقنية في مختلف القطاعات.

تلتزم قطر بتعزيز جودة الهواء في الأماكن المُغلقة والمناطق المفتوحة وذلك بالاستعانة بأحدث ما توصل إليه التطوّر العلمي.

في عام ٢٠١٩ قامت «قطر للطاقة» بإنشاء أكبر منشأة لتخزين الكربون بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بطاقة استيعابية بلغت ٢,١ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

ترتبط مشاريع تخزين الكربون بخطط توسع إنتاج الغاز المُسال وطموح المساهمة المحددة وطنياً لتوفير غاز أكثر نظافة للعالم.

تُخطط قطر إلى توسيع مشاريع تخزين الكربون ليصل إلى ٩ مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول ٢٠٣٠.

ستقوم قطر بإنشاء أكثر من ٣٠ محطة لمراقبة جودة الهواء مُجهزة بأحدث التقنيات العالمية المُعتمدة بحلول ٢٠٢٣.

ستكون جميع محطات مراقبة جودة الهواء مرتبطة بالشبكة الوطنية وذلك لتُقدم بيانات لحظية أكثر دقة وفعالية.

سيتم الاستفادة من بيانات جودة الهواء للقيام بقرارات دقيقة من شأنها تطوير جودة الهواء في الأماكن المُغلقة والمفتوحة.

التنوع البيولوجي

بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة:

تعزيز الجهود للحفاظ على التنوع البيولوجي واستعادته وحمايته من أجل خلق نظم إيكولوجية طبيعية صحية وقادرة على الصمود.

لأجيال عديدة، وضعت دولة قطر اهتماماً كبيراً بالحياة البرية والنباتات التي تسكن شبه الجزيرة العربية. واستكمالاً لذلك، فقد قمنا بتحويل مساحة تقدر بنسبة ٢٤٪ و ٢,٦٪ من المساحة البرية والبحرية بالترتيب كمحميات طبيعية. كما أن قطر هي موطن لأكثر من ٢٠٠٠ صنف، بوجود برامج الحماية المطبقة للأصناف الرئيسية مثل الأطوم والمها العربي وغيرهما. وبالتحديد للأصناف البحرية، خفضت قطر من معدلات اصطياد الأصناف البحرية المهددة.

إلا أن التنوع البيولوجي في قطر يواجه تحديات وعوائق تحدد من قدرة الدولة على تطبيق برامج وممارسات الحماية. وهذا وقت مناسب لتقوم قطر بتعزيز بجهودها لتدعيم التنوع البيولوجي، مما سيسمح لوجود مميزات اقتصادية واجتماعية تشمل الحفاظ على التنوع البيولوجي والإرث الطبيعي القطري.

ستعمل استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي على تنفيذ الأولويات الاستراتيجية التالية:

- توسيع مناطق المحميات البرية والبحرية وحماية وتجديد الموائل الطبيعية.
- حماية واستعادة الأصناف البحرية والبرية.
- تحسين ممارسات صيد الأسماك المستدامة.
- التنوع البيولوجي العام وتحسين إدارة المعرفة وبناء السعة.
- دمج التنوع البيولوجي في السياسات والأنشطة.

كما وضعت قطر أهداف طموحة لتحقيق الأولويات المذكورة، وتشمل:

- الحماية والإدارة الفعالة **لأكثر من ٢٥% من مساحة الأرض** بحلول عام ٢٠٣٠ **والسعي لتحقيق الهدف المتمثل بحماية المنطقة البحرية** بما يتماشى مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام ٢٠٢٠.
- حماية واستعادة **الأصناف المهددة** بخطط الحماية والتجديد الموضوعة.
- **استدامة عمليات وأنشطة الصيد الأسماك.**
- تحسين **الوعي والمشاركة والقدرات** في حماية التنوع البيولوجي.
- تضمين التنوع البيولوجي في **الخطط الوطنية والمؤسسية.**

يلعب التنوع البيولوجي دوراً محورياً في توفير نطاق من خدمات النظام البيئي وحماية التنوع البيولوجي الذي سيضمن استمرارية ازدهار البيئة القطرية والسكان. أخيراً، فهم طبيعة اتجاهات التنوع البيولوجي ليس محورياً فقط لجهود الحفاظ والتجديد، ولكنه كذلك أساسي لتمكين عمليات الحد من تأثيرات التغير المناخي وجهود التكيف.

تلتزم قطر بتوسيع المناطق المحمية بيئياً، وذلك للحفاظ على التنوع البيولوجي والحياة البرية.

الأهمية

تهدف المحميات إلى حماية الانحدار البيئي عن طريق حماية الأصناف المهددة بالانقراض بحماية مختلف الأنظمة البيئية البرية والبحرية من الاستغلال. وتعديل القطاعات الاقتصادية لتكون أكثر استدامة.

الوضع الراهن

الطموح

زيادة مساحة المحميات البرية إلى أكثر من ٢٥% من مساحة قطر البرية.

توافق مساحة المحميات البحرية مع إطار عمل التنوع الحيوي لما بعد ٢٠٢٠.

بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة:

ضمان الإدارة المستدامة والمتكاملة لكل المصادر المائية.

التسارع المتزايد للتطور الاقتصادي في قطر، بالتوازي مع الرغبة في تحسين تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والمساحة الخضراء، شكلا عبءً متزايداً على مصادر المياه الشحيحة بالفعل. بينما نجحت قطر في تحقيق أهداف توفير المياه لتلبية احتياجاتها المحلية والصناعية والزراعية، إلا أن مصادر المياه المستخدمة في ذلك لا تعد مصادر مستدامة، حيث يتركز الاعتماد فيها على التحلية الحرارية واستخراج المياه الجوفية مما يهدد جودة وإتاحة مصادر المياه.

من أجل الحفاظ على أمان الوطن، يجب أن تفكر قطر على المدى الطويل وضمان حماية استدامة وجودة مصادر المياه.

توجد أربع مجالات رئيسية من الفرص والتي بمقدور قطر تحقيق الاستفادة القصوى منها لضمان مستقبل مائي آمن يدعم التطور والتنافس الاقتصادي والاجتماعي لقطر:

- تحسين مراقبة والتحكم بالمياه.
- ضمان توفير المياه بشكل اعتمادي ومستدام.
- تشجيع الاستهلاك الفعال والمستدام للمياه.
- تحقيق النسب الأمثل لجمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها وإعادة استخدامها.

كما وضعت قطر أهداف طموحة لتحقيق الأولويات المذكورة، وتشمل:

- **المراقبة الدورية والفعالة** لكل مصادر المياه (مثل المياه الجوفية ومياه البحر والمياه الصالحة للشرب).
- تحلية أكثر من **٥٥% من المياه باستخدام التناضح العكسي** أو بتقنيات أكثر استدامة.
- تحقيق **تخفيض استخراج المياه الجوفية بنسبة ٦٠%.**
- **تقليل الخسارة الإجمالية وتثبيتها عند أقل من ٨% والخسارة الفعلية عند أقلّ من ٤%.**
- **خفض استهلاك المياه ووضع خارطة طريق للتقليل بنسبة ٣٣%** عن المستوى الذي سجل عام ٢٠١٩ الى حوالي ٣١٠ ليتر للفرد يومياً.
- **إعادة استخدام ١٠٠% من مياه الصرف الصحي المعالجة.**

عن طريق تأسيس إدارة صلبة لمصادر المياه، ستكون قطر قادرة على ضمان وجود إمداد مستمر ومستدام للمياه النقية، وبخفض الطاقة المستهلكة والانبعاثات الصادرة نتيجة عمليات التحلية، وبالمساهمة في حماية التنوع البيولوجي للحياة المائية في قطر.

بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة:

الإقتصاد الدائري و إدارة النفايات

تحسين البنية التحتية الأساسية لتحقيق الإدارة المستدامة للنفايات ودفع زيادة الاستخدام الدائري للمواد.

شهدت دولة قطر تطوراً كبيراً بالتوازي مع نمو التعداد السكان في خلال العقود الماضية، ولا شك بأن الموارد الطبيعية هي دافع أساسي لهذا النمو المستمر. ولذلك، شهد نظام إدارة المخلفات لدينا ضغطاً متزايداً - فيما يتعلق بإدارة النفايات وعلاجها وتدويرها.

وفي نفس الوقت، فإن الاهتمام العالمي يتوجه بشكل متزايد نحو الحاجة لتطبيق الاقتصاد الدائري والإدارة المستدامة للنفايات.

بعد ذكر ذلك، فقد حققت قطر خطوات جيدة في السنوات السابقة حيث قامت بإطلاق مركز إدارة النفايات المحلية الصلبة وأجهزة فرز النفايات من قبل مؤسسة قطر. إلا أنه لا تزال هناك فرص كبرى حيث أن قطر مازالت تواصل الاعتماد على مكبات النفايات كوسيلة أساسية للتعامل مع النفايات.

في نفس الوقت، كدولة كثيفة الموارد، فإننا نسعى لتحسين قدراتنا في القطاعات المستهلكة للمواد مثل مجال الإنشاء والغذاء والصناعة والمنتجات الاستهلاكية. وبالتحديد، فإن قطر تخطط لخفض مقدار النفايات عن طريق بناء أنظمة حلقية مغلقة وتحسين جودة النفايات عن طريق منشآت فصل النفايات وعملياتها.

لتطوير أساس قوي في إدارة النفايات وتمكين الاستخدام الفعال للمواد عبر النظام الدائري، فإن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي تضع عدة نقاط هامة في قمة أولوياتها. هذه الأولويات الاستراتيجية هي كما يلي:

- تأسيس عوامل تمكين أساسية لتحقيق الإدارة الفعالة للنفايات.
- تحسين عمليات مستدامة لمعالجة النفايات وتطوير حلقات دائرية.
- تشجيع الممارسات الدائرية داخل قطاع الإنشاء والمباني.
- تطوير أنظمة غذاء فعالة لتقليل النفايات والفقد.
- تبني مبادئ دائرية داخل العمليات الصناعية.
- تحويل سلوك السكان نحو الاستهلاك المستدام.

كما وضعت قطر أهداف طموحة لتحقيق الأولويات المذكورة، وتشمل:

- **تغطية ١٠٠%** من كل النفايات.
- **تحقيق معدل إعادة تدوير للمواد بنسبة ١٥%** من النفايات المحلية.
- **إغلاق وإعادة تأهيل ١٠٠% من مكبات القمامة الغير صحية.**
- استخدام **٣٥% من المواد المعاد تدويرها** في المشروعات الإنشائية.
- تحقيق نسبة **٣٠% من الشراء الدائري** في البنية التحتية العامة.
- **خفض بنسبة ٥٠%** من النفايات الغذاء لكل فرد على مستوى التجزئة والمستهلك وتشجيع التقليل من هدر الغذاء في سلاسل الإنتاج والإمداد.
- تطبيق **مبادئ الصناعة الدائرية** في **المدن الصناعية.**

بناء أساس صلب في إدارة النفايات وأخذ خطوات نشطة تجاه الاقتصاد الدائري سيعمل على تحسين الحيوية البيئية والمرونة الاقتصادية لقطر من خلال خفض حدة استهلاك الموارد والاعتماد على الاستيراد.

استخدام الأراضي

بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة:

تحسين القدرة طويلة المدى لكل الموارد البرية.

الاستخدام المستدام والمنتج للأراضي هو عامل تمكين أساسي لقطر لتحقيق أهدافها الوطنية.

وتوجد أربعة أنواع رئيسية من استخدامات الأراضي،ولكل منها أهداف متغيرة مرتبطة بمجالات الأولوية الأخرى:

- **الأراضي الزراعية:** بموازنة الحاجة للحصول على محاصيل إنتاجية أكبر مع ضمان القدرة الإنتاجية طويل المدى للأرض.
- **الأراضي المدنية:** بتطوير مدن مرنة داخل مساحات محدودة توفر وصول للمساحات الخضراء.
- **الأراضي الصناعية:** خفض نسبة التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية، وقد تم عرض ذلك مُسبقاً في الجزئية الخاصة بجودة الهواء والنفايات.
- **الأراضي الطبيعية:** بالحفاظ على الأراضي الطبيعي وتجديدها مما سيدعم من التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية الطبيعية، وتمت مناقشتها بالفعل في الجزء الخاص بالتنوع البيولوجي.

فيم يتعلق بالأراضي الزراعية، فإن دعم الإنتاج الزراعي هو أمر محوري لتحقيق أهداف قطر للأمن الغذائي. وبينما يكون التوجه الحالي مستمراً نحو تقنيات الصوب الزراعية، فإن هذه الجهود يمكن تسريعها وزيادتها.

وبالنسبة للأراضي المدنية، فإن الاستخدام الفعال للأراضي هو أمر محوري لتحسين الصحة والرفاه لسكان قطر. إلا أن النمو الغير مسبوق في قطر عبر العقود القليلة الماضية أدى لوجود تحديات تشمل تقليل الاعتماد على وسائل المواصلات العامة وكذلك تحديد الوصول للمساحات الخضراء.

ولتحقيق كامل قدرات قطر، فإن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي ستعمل على إبراز أولوية زيادة المحاصيل الزراعية المستدامة بجانب برامج التخطيط المدني المستدامة. وهذه الأولويات الاستراتيجية هي:

- دعم الإنتاج الزراعي وزيادة المحاصيل بشكل مستدام.
- تسريع النمو المدني بأفضل استخدام لأقل المساحات.
- تحسين جودة وإمكانية الوصول للمساحات الخضراء والمفتوحة.
- ضمان مرونة التطور المدني لقطر للتأثيرات المحتملة للتغير المناخي.

كما وضعت قطر أهداف طموحة لتحقيق الأولويات المذكورة، وتشمل:

- **تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية بنسبة تفوق ٥٠%** مقابل مستويات عام ٢٠١٩.
- خفض استهلاك المياه **بنسبة ٤٠% لكل طن من إنتاج المحاصيل** مقابل مستويات عام ٢٠١٩.
- **مراقبة استخدام الكيماويات الزراعية وتتبعها** مع وجود خطة لخفض الاستخدام لكل طن.
- مراقبة **جودة التربة** وتتبعها لتحسين كربون التربة.
- **١٦% نصيب النقل العام.**
- وضع **استراتيجية شاملة للأماكن المفتوحة والترفيهية** بحلول عام ٢٠٢٢ بهدف **توفير مساحات خضراء** للسكان القطريين.
- تأسيس وتطبيق **متطلبات المباني الخضراء** (مثل كفاءة الطاقة والمياه والمواد الدائرية) للمشروعات التطويرية الجديدة.

بالإضافة لحماية البيئة، فإن هذه الأولويات المتعلقة باستخدام الأراضي ستعمل على دعم النمو الاقتصادي عبر قطاع زراعي أكثر إنتاجية وزيادة رفاه السكان فيما يتعلق بالغذاء المفيد وتحسين جودة الهواء.

الرؤية المُستقبلية

حماية وتحسين بيئة بلادنا هو تحدٍ صعب، إلا أنه تحدٍ واعد وذو نتائج كبيرة. وتمثل استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي الفصل القادم في رحلة قطر البيئة وتطلعاتها لجعلها دولة أكثر نظافة وخضرة واستدامة لكل مواطنينا اليوم وكذلك للأجيال المستقبلية.

لتحقيق هذه التطلعات، فإن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغيُّر المناخي وضعت أهدافاً طموحة يجب تحقيقها بحلول نهاية العقد الحالي لكل من مجالات البيئة الرئيسية. وسيتم تنفيذ هذه المبادرات من قبل حكومة قطر وبالتعاون مع الجهات المعنية ومن ضمنهم المنظمات المحلية والشركاء العالميين.

وأكثر من ذلك، فإن مشاركة الشعب القطري ستكون محورية لضمان التحقيق الناجح لهذه الرحلة.